مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
المجلات الاكاديمية العراقية

دور المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك المحلية والعربية

صبحي محميد صالح [a] * ، ريبين طيب رشيد [b]
جامعة صلاح الدين / كلية الادارة والاقتصاد - معهد نوبل ٢٠١٤/ قسم المحاسبة

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :٢٠٢١/١/١٣
تاريخ التعديل :٢٠٢١/٢/١٠
قبول النشر :٢٠٢١/٢/١٠
متوفر على الأنترنيت:٢٠٢١/٨/٢٩

الكلمات المفتاحية :
المعايير الدولية للتقارير المالية
IFRS
عدم تماثل المعلومات
الإبلاغ المالي
المعلومات
المعلومات المحاسبية

الملخص

يعتبر عدم تماثل المعلومات المحاسبية في التقارير المالية في البيئة المالية والبنكية العالمية مشكلة معقدة نتيجة التطورات والتغيرات المتسارعة التي تفرضها عولمة الأسواق المالية، وحرية انتقال رأسمال بين الاقتصاديات المتقدمة، واقتصاديات البلدان الناشئة، والنامية، ومنها البلدان العربية. وبالنظر لتزايد فجوة المعلومات المالية بين البنوك العربية وضعف مستوى جودة المعلومات، فقد اقترح البحث فرضية مفادها ان تبني IFRS يعزز تجانس المعلومات في القوائم المالية المنشورة للبنوك المحلية والعربية. ولتحقيق أهداف البحث. فقد اعتمد البحث المنهج الكمي منطلقا من أدبيات العلاقة بين ال IFRS ومشكلة عدم تماثل المعلومات. وتضمن النموذج الكمي متغيرات مالية لتحليل مدى فاعلية تطبيق ال IFRS في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية في البنوك المحلية والعربية. وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج التي اهمها ان الIFRS تلعب دولارا كبيرا في تضيق عدم تضيق فجوة عدم تماثل المعلومات في التقارير المالية المنشورة للبنوك المحلية والعربية. وفي سياق تلك النتائج توصل البحث الى مجموعة توصيات التي ترى ضرورة التزام البنوك العربية وخصوصا العراقية منها في التطبيق الواسع والفعال ل IFRS كركيزة أساسية في الحد من تماثل المعلومات، وتضيق نطاق الاختلافات في الابلاغ المحاسبي، الى جانب التأكيد على تفعيل الدور الرقابي للأسواق المالية العربية في تطبيق هذه المعايير من اجل تعزيز مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي تؤدي الى تطوير مستوى تجانس المعلومات لضمان مستوى الشفافية وتلبية احتياجات متخذي القرارات للمعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية المنشورة للبنوك العربية.

The role of international financial reporting standards (IFRS) in reducing information asymmetry: An Applied study on a sample of Arab banks

Subhi Saleh [*a] , Rebin Tayeb Rashid [b]
Salahadin University/ College of Administration and Economics - Noble Institute 2014/ Accounting Department.

Abstract

The information asymmetry in financial reports in the global financial and banking environment is a complex problem as a result of the rapid developments and changes imposed by the globalization of financial markets, and the free movement of capital between advanced economies and the economies of emerging and developing countries, including Arab countries. Given the growing gap of financial information between Arab banks and the poor quality of information and information asymmetry. The research suggested a hypothesis that adopting IFRS enhances the consistency of information in the published financial statements of local and Arab banks. To achieve the research objectives. The researcher adopted the quantitative approach based on the literature on the relationship between IFRS and the problem of information asymmetry. The quantitative model included financial variables to analyze the activity of applying IFRS decrease the problem of information asymmetry in Arab banks. The research found a set of results, the most important of which is that IFRS plays a big dollar and narrowing the gap of asymmetry of information in the financial statements published in Arab banks.In the context of these results, the researcher reached a set of recommendations that see the commitment of Arab banks, especially the Iraqi ones, in the broad and effective implementation of IFRS as a basic pillar in reducing the uniformity of information, narrowing the scope of differences in accounting reporting, as well as emphasizing the activation of the supervisory role of Arab financial

* Corresponding author : E-mail addresses : subhisaa@yahoo.ca.

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11/241-252

markets in narrowing the scope Weakness in the application of these standards in order to enhance the level of quality of accounting information that leads to the development of the level of consistency of information to ensure the level of transparency and meets the needs of decision-makers for the accounting information in the financial statements and reports published for Arab banks.

Key words: International Financial Reporting Standards (IFRS), information asymmetry, financial reporting, information, accounting informatio.

المقدمة

تعتبر مشكلة عدم تماثل المعلومات من المشاكل القائمة في النقاش المحتدم بين الباحثين ، طالما ان هنالك تطورات متسارعة في البيئة الاقتصادية العالمية وتشابك الاسواق في الاستثمار وادوات التمويل. فان ذلك ينعكس بلا شك على دور المحاسبة في انتاج معلومات مفيدة لمتخذي القرارات محليا وعالميا. وجاءت ال IFRS كأستجابة لتعزيز دور المحاسبة في سياق تحسين جودة المعلومات في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة في الاسواق المالية ومن اهمها شركات القطاعات المالية والمصرفية الأمر الذي يعزز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات. وفي هذا السياق جاء البحث ليسلط الضوء على مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال العلاقة بين تطبيق ال IFRS وتماثل المعلومات من حيث عدمها او تضيق نطاقها في القوائم والتقارير المالية المنشورة للبنوك المحلية والعربية المسجلة اسمها في الاسواق والبورصات العربية، من منطلق اختبار مستوى عدم تماثل المعلومات في ضوء متغيرات كمية محاسبية وتحليل دور ال IFRS في تعزيز تماثل المعلومات ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة.

مشكلة البحث

تلعب البنوك المحلية والعربية دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمار وتوفير مصادر التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة. ومن خلال استقراء واقع المستوى المعلوماتي للتقارير والقوائم المنشورة لهذه البنوك في ضوء تطبيق ال IFRS، ومدى انعكاساتها على مستوى جودة المعلومات، وفي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات في التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك المحلية والعربية.
لقد تناولت العديد من الدراسات العربية جودة المعلومات ومدى توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الا ان مشكلة العلاقة بين ال IFRS ومشكلة عدم تماثل المعلومات لم تحضى بأهتمام الباحثين خصوصا فيما يتعلق بقطاع البنوك العربية.
وتأسيسا عن ذلك فانه يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال البحثي الرئيسي التالي:

- هل توجد علاقة بين تبني IFRS والحد من عدم تماثل المعلومات في التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك المحلية والعربية.

فرضيات البحث

تأسيسا على مشكلة البحث فان يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- توجد علاقة بين مستوى تطبيق ال IFRS والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك العربية والعراقية.

وفي ضوء الفرضية الرئيسية تتفرع الى الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة معنوية بين مستوى تطبيق ال IFRS1 (التبني لأول مرة) وعدم تماثل المعلومات في التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك المحلية والعربية.
- توجد علاقة معنوية بين مستوى تطبيق ال IFRS3 (دمج الاعمال) وعدم تماثل المعلومات في التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك المحلية والعربية.
- توجد علاقة معنوية بين مستوى تطبيق ال IFRS8 (القطاعات التشغيلية) وعدم تماثل المعلومات في التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك المحلية والعربية.
- توجد علاقة معنوية بين مستوى تطبيق ال IFRS9 (الأدوات المالية) وعدم تماثل المعلومات في التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك المحلية والعربية.
- توجد علاقة معنوية بين مستوى تطبيق ال IFRS13 (قياس القيمة العادلة) وعدم تماثل المعلومات في التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك المحلية والعربية.
- توجد علاقة معنوية بين مستوى تطبيق ال IFRS16 (عقود الايجار) وعدم تماثل المعلومات في التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك المحلية والعربية.

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من الدور الذي تلعبه المعايير الدولية IFRS في تطوير وتحسين جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية وتماثل المعلومات لخدمة الاحتياجات الآنية لمتخذي

القرارات، وبما ان القطاع المصرفي يتأثر بشكل مباشر بالمتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، فأن التطبيق الفعال ل IFRS يؤدي الى تجانس المعلومات وتحسين جودتها في البيئة المالية العربية.

أهداف البحث

يتمحور الهدف الرئيسي لهذا البحث في :

- تسليط الضوء على مشكلة عدم تماثل المعلومات في البيئة المالية والمصرفية المحلية والعربية .
- تحليل مشكلة عدم تماثل المعلومات في ضوء تبني IFRS في التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك العربية.
- تحديد مستوى عدم تماثل المعلومات في ضوء العلاقة بين تبني IFRS في التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك العربية.

حدود البحث

جرى تأطير البحث للموضوع الحالي ضمن الحدود المكانية والزمانية الاتية:

- الحدود المكانية : تم تطبيق هذا البحث في عينة من البنوك المحلية والعربية المدرجة في اسواق المالية العربية.
- الحدود الزمانية : تم تحديد مدة البحث الحالية للفترة من (٢٠١٨-٢٠١٩).

مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع وعينة البحث من عدد ١٠٠ بنك من البنوك المصنفة حسب تصنيف اتحاد المصارف العربية حسب ملاءة رأسمال لهذه المصارف (https://uabonline.org).

وسائل جمع البيانات

- **الجانب النظري:** اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، وتم توظيفها في الجانب النظري بالاعتماد على الادبيات العربية، والأجنبية، في المجلات، والدوريات فضلا عن شبكة الانترنيت.
- **الجانب التطبيقي:** اعتمد البحث على البيانات المالية الفعلية في الحسابات الختامية لعينة البحث من البنوك المحلية والعربية المنشورة في الاسواق المالية العربية، واستخدم الجانب العملي التجريبي الذي يأخذ المعادلات الرياضية للبيانات الفعلية في قياس متغيرات البحث المستقلة والتابعة.

نموذج البحث

يوضح شكل التالي نموذج البحث متغيرات البحث في الشكل التالي :

الشكل (١) نموذج البحث

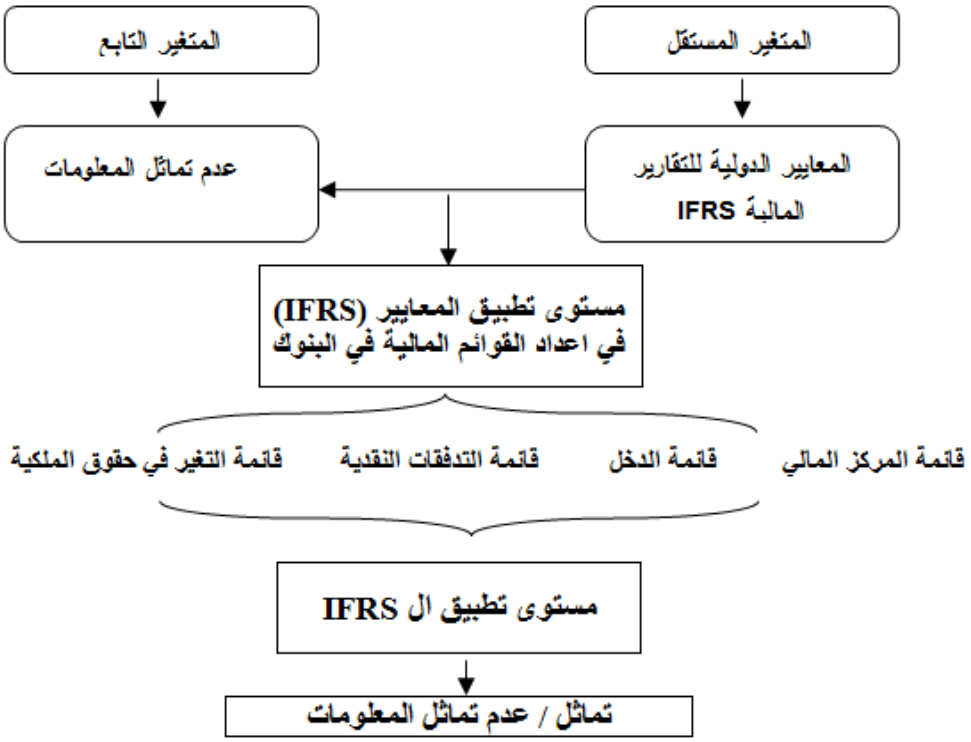

✓ **الدراسات السابقة**

جرى تقسيم الدراسات السابقة الى قسمين، الدراسات العربية والدراسات الاجنبية.

✓ **الدراسات العربية**

- **دراسة (على وربيع ،٢٠١٧: ٢٤)**

جاء هذا البحث بهدف التركيز على تطوير نظام الافصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال تبني النظم الحديثة للأتصال والقائمة على ما أفرزته الثورة المعرفية في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية الاستفادة منها في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ضوء ال IFRS والتي من شأنها أن تحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وثم الإيفاء باحتجاجات المستفيدين كافة وبما يتوافق مع التغيرات الحاصلة في بيئة المحاسبة. ولتحقيق أهداف البحث، فقد أعتمد الباحث المنهج الوصي أساسا لأكمال الجانب النظري للبحث، وكذلك تم اعتماد أسلوب قائمة الاستبانة لا نجاز الجانب العملي منها، إذ تم توزيع الاستبانة على عينة من المستثمرين والمحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تضمنت هذه الاستبانة ثلاثة محاور لكل منها عشر أسئلة تدور حول مدى فاعلية الافصاح الإلكتروني في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وبالشكل الذي تحقق أهداف البحث ويساعد في أثبات فريضته.

- **دراسة (مليجي، ٢٠١٤: ٣٣)**

استهدفت الدراسة اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة من ناحية وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية من ناحية أُخرى. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للشركات السعودية المسجلة، والتي تنتمي لقطاع البنوك والخدمات المالية (١١) مصرف وقطاع شركات التأمين (٣٥) شركة خلال فترة ما قبل التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (٢٠٠٧م) وفترة ما بعد التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية من عام (٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٣م). وذلك لبناء نموذجين لقياس هذا الأثر أولا: لقياس أثر معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، وثانيا: لقياس الأثر على قيمة الشركة. كما اعتمدت الدراسة على استطلاع رأى عينة من المستثمرين في الشركات السعودية لقياس توجهاتهم تجاه التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية وأثره على قراراتهم الاستثمارية.

- **دراسة (غنيم ،٢٠١٦: ٢٠)**

هدفت هذه الدراسة إلى توسيع وتعميق المساحة المعرفية لموضوع الافصاح الإلكتروني باعتباره أحد الجوانب الحديثة في المحاسبة المالية، من خلال اعطاء تصور عن طبيعة الافصاح الإلكتروني و مراحل تطور و مقوماته والمزايا التي قدمها، ودور في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال ، وانعكاس ذلك على رفع الكفاءة السوق رأس المال المصري ، بهدف مساعدة المستثمرين الحاليين و المحتملين في اتخاذ القرارات استثمارية رشيدة و فاعلة.

- **دراسة (الزمر ،٢٠١٢: ١٢٤٣)**

بحثت الدراسة مدي تأثير التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على بعض المؤشرات المحاسبية والتي تعكس جودة التقارير المالية. وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (٢١) شركة من شركات التأمين السعودية خلال الفترة من عام (٢٠٠٨م حتى عام ٢٠١٠م). وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول لمعايير التقارير المالية الدولية قد أدى إلى انخفاض مستويات إدارة الأرباح، وزيادة مستويات التحفظ المحاسبي، ومستويات عدم تماثل المعلومات.

- **دراسة (كساب ،٢٠١١: ٣١٠)**

بينت هذه الدراسة بوجود علاقة موجبة بين تماثل المعلومات ومستوى التحفظ المحاسبي في ضوء النسب المالية وخصوصا فيما يتعلق بنسبة المديونية ومستوى التحفظ المحاسبي. وكذلك نوع الصناعة والتحفظ المحاسبي، وفي هذا الاطار أشارت الدراسة الى انه قد يؤثر نوع النشاط أو القطاع الذى تنتمى إليه منشآت الأعمال في مملكة العربية السعودية (عينة الدراسة) في اختيارها للطرق والسياسات المحاسبية، وتوصلت إلى أن المنشآت المالية والبنوك تتبني سياسات محاسبية متحفظة في تقدير مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أكثر من المنشآت الصناعية، ولعل ذلك يرجع إلى إجراءات الرقابة العالية المفروضة على البنوك من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي فضلا عن التزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) .

✓ **الدراسات الأجنبية:**

وتناولت كثير من البحوث والدراسات اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وتطبيقها من اجل تحسن والشفافية والكشف عن البيانات المالية، وتماثل المعلومات، ومن اهم هذه البحوث والدراسات:

- **دراسة (Azlina & Maryam, 2017:18)**

ركزت هذه الدراسة عن سلوك المستثمرين في الأسواق التي لديها قدر أقل من عدم تناسق المعلومات، والمعلومات المالية عالية الجودة التي تمكنهم من تقييم آفاق الاستثمار بتكلفة أقل. لذلك، من منطلق ان المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) كأحد المدخلات الحاسمة لزيادة الشفافية وتأثير على قرارات المستثمرين ومن ثم، حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على الفجوات الموجودة في أدبيات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) لتحفيز الباحثين في المستقبل على دراسة العلاقة بين اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والاستثمار الأجنبي المباشر. اقترحت هذه الدراسة أيضًا دراسات مستقبلية لدراسة الأدوار الوسيطة لعدم تناسق المعلومات في العلاقة بين اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والاستثمار الأجنبي المباشر. واشارت الى أنه بدون المعرفة المناسبة بتأثير اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، يمكن تضليل صانعي القرار المحتملين لاتخاذ قرار دون المستوى الأمثل. لذلك كانت النتائج ذات صلة ليس فقط بالدول التي تبنت بالفعل المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ولكن أيضًا للبلدان التي هي في طور اعتماد المعيار. علاوة على ذلك، تحفز نتائج هذه الدراسة على دراسة العلاقة بين عدم تناسق المعلومات والاستثمار الأجنبي المباشر. يمكن أن تكون النتائج مفيدة أيضًا لهيئات السلطة الدولية مثل IASB والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) التي حاولت تحقيق التنسيق في جميع أنحاء العالم في مجالات مختلفة تطوير تطبيق المعايير المحاسبة الدولية وحوكمة الشركات.

- **دراسة (Barbara, 2019:15)**

ركزت الدراسة على حقيقة ان البنوك كانت في قلب الأزمة المالية العالمية. وبينت أوجه القصور المتعلقة بالمحاسبة مثل عدم وجود تقييم مناسب للمخاطر أو مخصص خسائر القروض المسايرة للتقلبات الدورية التي أدت إلى تبني مفهوم احتياطيات "قليلة للغاية ومتأخرة للغاية" (Too little, too late) وكانت نقطة ضعف للمحاسبة وتعرضت لانتقادات شديدة. واستجابة لذلك، وقد تطرقت الدراسة الى قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتسريع العمل على المعيار الجديد IFRS 9 بشأن الأدوات المالية للتغلب على نقاط الضعف هذه. حل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ السابق في ١ يناير ٢٠١٨ وهو يعالج العديد من أوجه القصور الناجمة عن الأزمة. على مدى خمس سنوات ، تم تطوير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على ثلاث مراحل تتعلق "بالتصنيف والقياس" (المرحلة الأولى) ، و "انخفاض القيمة" (المرحلة الثانية) ، و "محاسبة التحوط" (المرحلة الثالثة). ومع ذلك ، فإن الاختبارات الرسمية والتحليلات المتعمقة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ والانتقال إلى هذا المعيار الجديد لا تزال نادرة في الأدبيات الأكاديمية.

وبينت الدراسة بضرورة سد الفجوة البحثية في الادبيات التحليلية والتجريبية والتعليمية المتعلقة بالانتقال من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ مع مراعاة البيئة التنظيمية للبنوك.

- **دراسة (Naranjo & Saavedra,2013:74)**

ركزت هذه الدراسة على أثر اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) على مستوى الابلاغ المالي في تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات في الشركات المسجلة في الاسواق المالية لهذه البلدان في سياق المعلومات الخاصة بمصادر التمويل الخارجي لعدد من الفترات (السنوات) من خلال تحليل التقارير والقوائم المالية لهذه الشركات، حيث وجدت توسع في فجوة المعلومات المتعلقة في التمويل الخارجي بينما التمويل بالأسهم يعكس انخفاضا في عدم تماثل المعلومات خصوصا في الشركات العاملة في صناعة (القطاع) عالية النمو. وتأسيسا على هذه الدراسات والبحوث العربية والاجنبية يرى الباحثين أن اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) حققت العديد من الميزات المرغوبة (Aubert&Grandnitski,2011) في حدوث انخفاضًا كبيرًا في عدم تناسق المعلومات من وجهة نظر تجربيه في البلدان المتقدمة. ومن جانب اخر لا يوجد دليل على أن المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) قد أثرت على مشكلة عدم تماثل المعلومات. نظرًا لأن اعتماد المعايير الدولية في البلدان العربية لاتزال في مراحل التطوير والتجريب، فمن غير المرجح أن يعكس التطبيق المحلي للمعايير الدولية جودة وتماثل المعلومات خارج إطار التجريب الدولي. وبصورة عامة فان اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) من قبل البلدان المختلفة باعتبارها مرجعية ن نظرية وتطبيقية متجانسة الى حد ما ، بينما يمكن أن يكون له تأثير متجانس على الشركات وخصوصا البنوك بنسب متفاوتة بالاعتماد على افتراض رئيسي بأن المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) تقلل من عدم تماثل المعلومات وفي هذا السياق كانت منطلقا لقياس مدى التماثل في المعلومات الاساسية في القوائم والتقارير المالية المنشورة في ضوء تطبيق ال IFRS لسنة المالية ٢٠١٩ المتاحة في مواقع الالكترونية للبنوك العربية والعراقية[1].

[1]-يتضح من المواقع الالكترونية للبنوك العراقية بعدم وجود الحسابات الختامية لسنة المالية ٢٠١٩.

الإطار النظري

أولا: الإطار النظري ل IFRS ومشكلة عدم تماثل المعلومات

ان تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) تساهم بشكل كبير في تحسين توقعات متخذي القرارات من ذوي المصالح محليا وعالميا. حيث إن الانفتاح الدولي هو مصدر توسع العلاقات الاقتصادية من خلال تعزيز مقومات تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). بإنشاء وسائل تحكم وإنتاج المعلومات المحاسبية والمالية، التي تعكس الاوضاع المالية الحقيقية لشركات الأعمال خصوصا المصرفية والمالية في سياق تحسين الإبلاغ المالي وجودة المعلومات للحد من عدم تماثل المعلومات، حيث تلعب المعلومات دوراً مهماً في الأسواق المالية ، لأنها تمكن المتعاملين في سوق الاسهم من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة للاستثمارات في الاسهم، وبالتالي تحدد الأسعار المناسبة للاستثمارات.ولكن في أحيان كثيرة قد تتعمد إدارة العديد من الشركات حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي من الأسهم التي تمتلكها أو قد تقوم بالتأخير في الإفصاح عن التنبؤات المالية لتحقيق ذات الغرض ، أو قد تحجب إدارة بعض الشركات معلومات تعتقد أنها تؤثر بمركزها التنافسي ، لأن المنافسين قد يستخدمها في تعديل خططهم الإنتاجية أو قراراتهم الاستثمارية ، ومن هنا ينشأ ما يعرف بعدم تماثل المعلومات (زهران ، ٢٠٠٤: ٧).وتعد مشكلة عدم تماثل المعلومات أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وحدوث الأزمات المالية والمصرفية. كما ان مشكلة عدم تماثل المعلومات تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الأخرين ، مما يترتب على ذلك أن الطرف الاخر لن يستطيع تقويم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة (حسنين وقطب ، ٢٠٠٣: ٣٥٥).

ويرى الباحثين ان قيام مراجع مستقل بدور المراقبة التحذيرية يساعد في التقليل من عدم تماثل المعلومات بين الوكيل (الإدارة) والأصيل (المساهمين). أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تنتج من حيث التطبيق لغة محاسبية أو ما يسمى بلغة الاعمال Business Language. التي تؤدي الى التحسين المستمر في محتوى المعلومات، بحيث تجعل شركات الأعمال تنتج معلومات أكثر وأفضل وتوفير خيارات محاسبية موائمة للأهداف التشغيلية والاستراتيجية. من ناحية أخرى يرى آخرون من الباحثين . (Tahat,et, al.,2015:79)

أن اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) من المرجح أن يقلل فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لأنه تحدد الاتجاه المهني للسياسات المحاسبية المعتمدة. هذا الافتراض يتماشى مع الهدف الرئيسي لهذه المعايير الدولية للتقارير المالية التي تستند على مفهوم القيمة العادلة في توفير معلومات في إطار تضيق فجوة عدم تماثل المعلومات بين المستفدين من ذوي المصالح في البيئة المالية والمصرفية في سياق توفير فرص متكافئة في الحصول على المعلومات المناسبة. (Jara et al. 2011:179)

ثانيا-مفهوم عدم تماثل المعلومات

يعتبر مفهوم عدم تماثل المعلومات له علاقة مباشرة بمفهوم المعلومة وعلى وجه تحديد المعلومة المالية والمحاسبية التي تتوفر بها المنفعة الاستعمالية وتسمى ايضا (بالقيمة المعلوماتية) في إطار التفاوت والأسبقية في الحصول على المعلومات من قبل متخذي القرارات الاقتصادية.

(Steinberg&Romney,2013:213)

يعرف مصطلح عدم تماثل المعلومات بانه حيازة أطراف مختلفة ومتعارضة في المصالح والاهداف لمعلومات مالية حول الظروف الاقتصادية والمستقبلية للشركات بحيث تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في اتخاذ القرارات للمستثمرين وذوي المصالح المتعاملين في الأسواق المالية. (منصور، ٢٠١٥:٩٦). كما عُرفت ايضاً بأنها مصطلح يُراد به أن الإدارة هي أكثر الأطراف معرفة بواقع الشركة او الشركات لما يتوافر لديها من المعلومات عن الوضع المالي والقيمة المستقبلية للشركة، حيث تحاول الإدارة الكشف عن المعلومات ونقلها إلى السوق من خلال مصادر المعلومات الأخرى غير القوائم المالية مثل المحللين الماليين وبيوت الخبرة، مما يؤدي إلى تفاوت مستوى عدم تماثل المعلومات (جمال الدين ، ٢٠٠٩: ٦٣٧). كما عُرف أيضاً عدم تماثل بأنه "حصول مستثمر أو عدد من المستثمرين على معلومات خاصة وقد تكون سرية حول القيمة السوقية للشركة، بينما قد لا تصل تلك المعلومات الى المستثمرين الاخرين، حيث إن درجة منفعتهم بالمعلومات تكون عامة وبسيطة مما يؤثر على قدراتهم بشأن الفرز بوضوح بين الأرباح الحقيقية والأرباح المحاسبية والاضرار المترتبة عليها" (السيد محمد، ٢٠٠٨: ٧).

ويرى الباحثين في ضوء ما سبق من التعريفات لمفهوم عدم تماثل المعلومات ما يلي :

- قد يأخذ عدم تماثل المعلومات شكلين رئيسين، الشكل الأول: يتضمن عدم المساواة في حصول على المعلومات بين الإدارة والأطراف الداخلية من جانب، والأطراف الخارجية من جانب الاخر، أما الشكل الثاني من عدم التماثل المعلومات ناتج عن عدم التكافؤ في الحصول على المعلومات بين الأطراف الخارجية بعضها البعض، وعلى سبيل المثال عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين في الداخل، أو بين المستثمرين في الخارج من الاجانب من جهة أخر.
- قد يأخذ حجب المعلومات سلوك متعمد من قبل بعض الأطراف المتعارضة في المصالح، مما يخلق ميزة معلوماتية بغية تحقيق عائد استثنائي، حيث تلجا الإدارة الشركة بهدف

تحقيق منافع خاصة مباشرة أو غير مباشرة بدون الحاق الإضرار بالمركز التنافسي للشركة.

- ان عامل الوقتية يلعب دورا رئيسيا في إخفاء او حجب المعلومات بين الأطراف المتعارضة في الحصول على المعلومات واستخدامها قبل او بعد نشرها بشكل كامل، او الاحتفاظ بها وعدم نشرها. ومن جانب اخر فان مشكلة عدم تماثل المعلومات مرتبطة اساسا في تصنيف المعلومات إلى معلومات عامة او كاملة، ومعلومات خاصة او ناقصة.

وفي هذا السياق يرى الباحثين ايضا بانه لا يوجد تعريف شامل ومحدد لعدم تماثل المعلومات ، فقد عرفها عدد من الباحثين بانها مستوى التفاوت في المعلومات المحاسبية المتاحة للأطراف المتعارضة في المصالح والاهداف بشأن المعاملات الاقتصادية والتي تؤدي الى عدم المساواة في الحصول على البيانات المفيدة في اتمام الصفقات. (Bhattacharya et al,2009:45)

الاطار العملي

اولا: مجتمع و عينة البحث

يتكون مجتمع البحث من البنوك المحلية والعربية المسجلة في الاسواق المالية العربية، في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وتم اختيار البنوك التي تمثل عينة الدراسة لأكبر ١٠٠ بنك وفقا لتصنيف اتحاد المصارف العربية. (https://uabonline.org/ar)

ويوضح الجدول التالي ملخص لعدد البنوك العربية الكبيرة التي تمثل عينة الدراسة:

جدول (١) بيان بعدد البنوك العربية المصنفة في الاتحاد البنوك العربية.

#	عينة الدراسة / عدد البنوك	البلد / البنك
١	١٨	الإمارات العربية
٢	١٢	المملكة العربية السعودية
٣	١٢	جمهورية لبنان
٤	٩	دولة قطر
٥	٩	دولة الكويت
٦	٨	سلطنة عمان
٧	٨	مملكة البحرين
٨	٥	الجمهورية الجزائرية
٩	٥	جمهورية مصر العربية
١٠	٥	المملكة المغربية
١١	٣	المملكة الأردنية الهاشمية
١٢	٣	الجمهورية العراقية
١٣	٢	الجمهورية العربية الليبية
١٤	١	الجمهورية التونسية
الاجمالي	١٠٠	١٤ بلد

المصدر : إدارة الدراسات والبحوث، الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية .https://uabonline.org/ar

ثانيا: مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحثان في جمع البيانات الخاصة بالدراسة المصادر الاتية:

١. المصادر الاولية: تم اعتماد البيانات الاولية من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة للبنوك عينة الدراسة لسنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢. المصادر الثانوية: تم مناقشة الإطار النظري للدراسة من مصادر البيانات التي تتمثل في الكتب، والمراجع العربية، و الأجنبية، والدوريات ذات العلاقة.

وتم صياغة نموذج الانحدار المتعدد (Multiple regression) لاختبار أثر تطبيق IFRS في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات كما في الجدول التالي:

جدول (٢) المتغيرات المكونة للنموذج.

المتغير التابع : عدم تماثل المعلومات	
Y	عدم تماثل المعلومات
المتغيرات المستقلة: المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS	
X1- IFRS1	تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة
X2- IFRS3	دمج الاعمال
X3- IFRS8	القطاعات التشغيلية
X4- IFRS9	الأدوات المالية
X5- IFRS13	قياس القيمة العادل
X6- IFRS16	عقود الإيجار

ثالثا: تحليل نتائج نموذج الانحدار

تم قياس متغيرات التحليل من خلال تمثيل المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومفرداتها اعتمادا على المتغيرات الوهمية (Dummy variables) وتطبيقها على عينة البحث، حيث اعطى القيمة واحد للمتغيرات الوهمية ، بينما اعطيت القيمة صفر للمتغيرات خارج التطبيق، وأصبحت ان مجموع قيم المفردات لكل معيار تمثل ذات المعيار، بينما تمثل تلك المعايير المتغيرات المستقلة في حين يمثل مجموع قيم مفردات المعايير ال IFRS الستة المؤثرة على المتغير التابع (الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات).ويعتمد النموذج التحليل التالي:

- **اختبار توزيع البيانات**

بعد تحقق الباحثان من شروط استخدام نموذج الانحدار بانه النموذج الملائم لدراسة مشكلة عدم تماثل المعلومات، لكون ان البيانات تتسم بالتوزيع الطبيعي، باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) و كاي-تربيع (The chi-squared test) الذي يعكس القيمة التفسيرية للنموذج التي على أساسها يمكن تفسير نتائج الاختبار المناسب لفرضيات الدراسة التالية:

١. الفرضية الصفرية :- عدم تماثل المعلومات المحاسبية، في البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي.
٢. الفرضية البديلة :- عدم تماثل المعلومات المحاسبية، في البيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

تم إستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج Easy Fit لاختبار الفرضيتين أعلاه تحت مستوى معنوية ٥% وتلخيص أهم نتائج الاختبار كالآتي:

جدول (٣): بيانات عدم تماثل المعلومات المحاسبية - اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير التابع	K.S.			Chi-Squared		
	الإحصائية	قيمة-p	القيمة الجدولية	الإحصائية	قيمة-p	القيمة الجدولية
عدم تماثل المعلومات	0.0995	0.25788	0.13403	4.1883	0.65121	12.592

يوضح الجدول (٣) نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov المتعلقة ببيانات المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) الذي يتبع سياق التوزيع الطبيعي لأن قيمتها الجدولية التي تساوي (٠.١٣٤٠٣) اكبر من القيمة الإحصائية تساوي (٠.٠٩٩٥) وهذا ما تؤكده تحليل المكونات الرئيسة (Principal Components Analysis) قيمة-p التي تساوي (٠.٢٥٧٨٨)، وهي أكبر من مستوى معنوية (٠.٠٥)، وأيضاً كانت إحصائية اختبار كاي-تربيع (chi-squared) تساوي (٤.١٨٨٣) وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (١٢.٥٩٢) وهذا ما تؤكده قيمة-p، التي تساوي (٠.٦٥١٢١)، وهي أكبر من مستوى معنوية (٠.٠٥)، والتي تدعم التوزيع الطبيعي للبيانات، وبالتالي نستنتج أن بيانات المتغير التابع لها التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير التابع مع المنحنى الطبيعي هو كما في الشكل (٢) البياني التالي:

الشكل (٢): التوزيع التكراري مع المنحنى الطبيعي للمتغير التابع

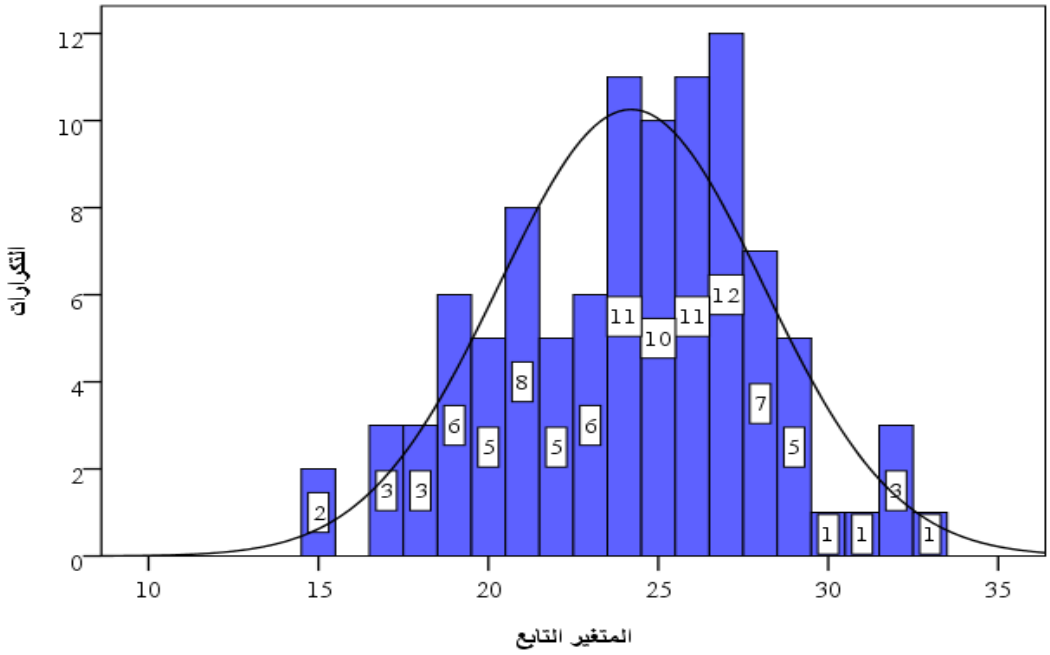

خامسا: اختبار فرضيات الدراسة

تناول البحث إختبار الفرضية الرئيسة الأتية:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير (وعلاقة) للمعايير الدولية والتقارير المالية (IFRS) في الحد من عدم تماثل المعلومات.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير (وعلاقة) للمعايير الدولية والتقارير المالية (IFRS) في الحد من عدم تماثل المعلومات.

تم إختبار الفرضية أعلاه من خلال تقدير أنموذج الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple linear regression model) وعلى إعتبار أن المعايير الدولية والتقارير المالية (IFRS) تمثل المتغيرات المستقلة الستة، في حين يمثل مجموعها المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) وبوجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة، كما أن المتغير التابع يمثل مجموع المتغيرات المستقلة تم إستخدام تحليل المكونات الرئيسة (Principal Components Analysis) لتحديد وتقدير العوامل الرئيسة المتعامدة (المستقلة تماماً عن بعضها) والتي يمكن إستخدامها في تقدير وإختبار أنموذج الإنحدار المتعدد وكمايلي:

يمكن تمثيل نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لتأثير المعايير للمكونات الثلاث على عدم تماثل المعلومات من خلال النموذج الآتي:

$$\hat{y}_i = 24.2 + 2.911PC_{1i} + 1.646PC_{2i} + 1.385PC_{3i}$$

حيث $\hat{y}_i$ تمثل المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات).

تمَ حساب متوسط، انحراف المعياري ومجموع المعايير IFRS الستة وتتلخص في الجدول الآتي:

الجدول (٥): التباين الكلي المفسر والمدور للمتغيرات المستقلة (المعايير الدولية)

المكونات	الجذور المميزة الأولية			الجذور المميزة المدورة		
	الجذر المميز	نسبة التباين	نسبة التباين التراكمي	الجذر المميز	نسبة التباين	نسبة التباين التراكمي
1	1.441	24.020	24.020	1.440	24.001	24.001
2	1.198	19.963	43.983	1.173	19.551	43.552
3	1.036	17.268	61.251	1.062	17.699	61.251
4	.963	16.046	77.298			
5	.775	12.920	90.217			
6	.587	9.783	100.000			

ويتضح من الجدول (٥) بانه يوجد ثلاثة عوامل بقيم جذور كامنة أكبر من الواحد، ويفسر التباين الكلي بنسبة ٦١.٢٥١% لمتغير "عدم تماثل المعلومات" والذي يعكس كفاية المتغيرات في تفسير التباين الكلي لمتغير"عدم تماثل المعلومات". وجدول مصفوفة العوامل بعد التدوير للمعايير الدولية كانت كمايلي:

جدول (٦): مصفوفة العوامل بعد التدوير للمعايير الدولية

المعيار	العامل		
	1	2	3
IFRS1	0.775	0.177-	0.280
IFRS13	0.709	0.274	0.254-
IFRS16	0.465		
IFRS3	0.201	0.743	
IFRS9	0.285-	0.709	0.126
IFRS8		0.102	0.950

وتم الحصول على التقارب ومصفوفة التعامد الطبيعي للعوامل الذي يساوي مصفوفة الوحدة من خلال التدوير لخمسة مرات، والجدول (٦) يمثل مصفوفة العوامل بعد التدوير والتي تتضمن ثلاثة عوامل، ومن خلال تحليل النتائج فإن العامل الأول من المعايير (IFRS16, IFRS13, IFRS1) حسب ترتيب الأهمية فسر 24.001% (نحصل على التباين المفسر من الجدول-٢) من التباين الكلي لمتغير "عدم تماثل المعلومات"، تضمن العامل الثاني المكون من المعايير (IFRS9, IFRS3) حسب ترتيب الأهمية والذي فسر 19.551% من التباين الكلي لمتغير "عدم تماثل المعلومات" وأخيراً تضمن العامل الثالث المعيار (IFRS8) بنسبة 17.699% التي تفسر التباين الكلي لمتغير "عدم تماثل المعلومات"، حيث أن المعاملات المفقودة بقيمة أقل من ١٠%. وعلى هذا الأساس تمَ إنشاء العوامل الثلاث كما يلي:

$$PC_{1i} = 0.775IFRS1_i + 0.709IFRS13_i + 0.465IFRS16_i$$

$$PC_{2i} = 0.743IFRS3_i + 0.709IFRS9_i$$

$$PC_3 = 0.95IFRS8_i$$

وتم ايظا تقدير بيانات العوامل الثلاث التي تمثل المتغيرات المستقلة لبيانات (١٠٠) بنك، والجدول (٧) يبين نماذج العلاقة والتأثير للمكونات الرئيسة والمتغير التابع "عدم تماثل المعلومات"مع حساب معامل التحديد وإختبار معنوية.

الجدول (٧): نماذج التأثير للمعايير IFRS

المعيار (العامل)	الأنموذج	معاملات الإنحدار	قيمة-p	F	R	R^2
IFRS1، IFRS13، IFRS16 PC_1	المتعدد	24.2	0.000	206.316	0.930	0.866
	البسيط	2.911	0.000	124.688	0.748	0.560
IFRS3، IFRS9 PC_2	البسيط	1.646	0.000	21.369	0.423	0.179
IFRS8 PC_3	البسيط	1.385	0.000	14.229	0.356	0.127

الجدول (٧) يبين أن النموذج الخطي المتعدد ملائم للبيانات بقيمة-F بلغت (٢٠٦.٣١٦) وهي أكبر من قيمتها المجدولة تحت مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية (٣ و٩٦) التي تساوي (٣.٢٩) وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من

مستوى المعنوية ٥%، وتفسر المكونات الرئيسة إلى ٣ عوامل (والتي تتألف من ٦ معايير) ٨٦.٦% من التغيرات الحاصلة في "عدم تماثل المعلومات" .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

ان من اهم نتائج البحث على النحو التالي:

اتفقت الدراسة النظرية مع الدراسة التطبيقية على ان مشكلة عدم تماثل المعلومات لاتزال قائمة ومعقدة وتعاني منها جميع الشركات المسجلة في الأسواق المالية وخاصة منها البنوك في البلدان المتقدمة، ويرجع ذلك الى التعارض في المصالح والاهداف في تداول المعلومات. اما في البلدان الناشئة والنامية وكذلك في البلدان العربية فان البيئة المالية والمصرفية في هذه البلدان تواجه مشكلة تفاوت مستوى المعلومات المتاحة بين الأطراف الداخلية والخارجية. الى جانب ان الأسواق المالية العربية تتسم بعدم الكفاءة وبعيدة عن حالة المنافسة الكاملة، وبالتالي تنعكس في توسع فجوة المعلومات بين الأطراف المتعاملة في الأسواق المالية. ويستدل من نتائج هذا البحث، حالة التطبيق النسبي والضعيف للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS. في البنوك الممثلة بعينة الدراسة فما يتعلق بالمعايير الممثلة بالعامل الاول (IFRS1، IFRS13، IFRS16) حيث تفسر النتائج نسبة ٥٦% من التفاوت في "عدم تماثل المعلومات" من خلال قيمة-F المحسوبة تساوي (١٢٤.٦٨٨) أكبر من القيمة الجدولية باقل من مستوى معنوية ٥% ودرجة حرية (١ و٩٨) التي تساوي (٣.٩٦) وهذا ينسجم مع قيمة-p التي تساوي صفر بمستوى معنوية أقل من ٥%.

اما العامل الثاني المتمثل بالمعاير(IFRS3، IFRS9) فان نسبة ١٧.٩% تفسر من التفاوت في "عدم تماثل المعلومات" وله تأثير معنوي بقيمة-F (٢١.٣٦٩) المحسوبة، التي تساوي أكبر من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية ٥% وبدرجات حرية (١ و٩٨) التي تساوي (٣.٩٦) وهذا ما ينسجم مع قيمة-p التي تساوي صفر بأقل من المستوى المعنوي ٥%.

وأخيراً العامل الثالث المتمثل بالمعيار(IFRS8) فان نسبة ١٢.٧% تفسر من التفاوت في "عدم تماثل المعلومات" وهذا له تأثير معنوي بقيمة-F المحسوبة (١٤.٢٢٩) وأنها أكبر من قيمة الجدولية بمستوى معنوي ٥% وبدرجة حرية (١ و٩٨) التي تساوي (٣.٩٦) وهذا ما ينسجم مع قيمة-p بأقل من مستوى المعنوي ٥%.

وتبين أيضاً أن هنالك علاقة معنوية بين المعايير مجتمعة مع عدم تماثل المعلومات بلغت ٩٣%، في حين كانت العلاقة بين المعايير(IFRS1، IFRS13، IFRS16) وعدم تماثل المعلومات بمقدار ٧٤.٨% وهذا يعني وجود ارتباط معنوي ، وهو أكبر من المعيارين (IFRS3، IFRS9) بمقدار ٤٢.٣% .ويلي ذلك المعيار (FRS8) بمعامل ارتباط يبلغ ٣٥.٦% تحت مستوى معنوية ٥%.

التوصيات

يقدم البحث مجموعة من التوصيات التي أهمها ما يلي:

١. ضرورة إلزام البنوك المحلة والعربية وكذلك كافة الشركات المسجلة في الأسواق المالية بالتطبيق الواسع للمعايير IFRS واصدار التقارير الدورية للافصاح والابلاغ المالي تجنبا لاستغلال بعض الاطراف المتعارضة في المصالح للمعلومات قبل الافصاح الدوري. ويصار الى نشر المعلومات المحاسبية على اوسع نطاق للحد من الاثار السلبية من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين البنوك المحلية والعربية.
٢. ضرورة توسيع قاعدة الإفصاح الالكتروني وزيادة المعلومات المحاسبية حول البنوك والشركات في سياق تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات بغية المساواة في الحصول على المعلومة المناسبة حول الاستثمارات والأسواق المالية التي تؤدي الى استخدام الأمثل للموارد المتاحة في البنوك المحلية والعربية بما يحقق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان.
٣. تفعيل الدور الرقابي للأسواق المالية العربية في إلزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS لضمان جودة المعلومات والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.
٤. يقترح البحث على توعية جهات المعنية بتطوير تطبيق IFRS وانفتاح على الادبيات المحاسبية في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات في البلدان المتقدمة وتطوير البحث المحاسبي في البلدان العربية والعراقية.
٥. ضرورة الاستعانة بالمؤسسات الدولية للاستفادة منها في تطوير تطبيق المعايير الدولية IFRS وتعزيز تماثل وتحسين جودة المعلومات في البيئة المصرفية المحلية والعربية.

المصادر

خاسف جمال الدين. (٢٠٠٩). "فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية". (الجزائر: جامعة فرحات عباس – سطيف الملتقى العلمي الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.

طارق محمد حسنين ، احمد سباعي قطب.(٢٠٠٣).دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات". القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد ٦٠.

د. محمـــود رجـــب يـــس غنيم .(٢٠١٦). دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري.

مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي .(٢٠١٤). أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية . المقترح البحثي رقم ٠٢/١٦٠٩ .

علي يوسف ، ربيع سميا . (٢٠١٧) . دور القدرة التنبؤية للأرباح في تخفيض عدم تماثل المعلومات: دراسة ميدانية في سوق دمشق للأوراق المالية . مجلة جامعة البعث ، المجلد ٣٩ العدد ٤٣ .

الزمر، عماد سعيد زكي. (٢٠١٢). دراسة تطبيقية لاثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولة على جودة التقارير المالية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس - كلية التجارة ، مصر .

كساب، ياسر السيد. (٢٠١١) . العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد الثاني.

شويكار محمد ناجي فؤاد منصور.(٢٠١٥). قياس وتفسير العلاقة بين السياسات المحاسبية التبعة وجودة الأرباح وانعكاساتها على أسعار الأوراق المالية. القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.

ياسر أحمد السيد محمد .(٢٠٠٨). إطار مقترح للإفصاح المحاسبي للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات" .القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة.

د. علاء الدين محمود زهران.(٢٠٠٤). دور المراجعة الخارجية في تفعيل منظومة حوكمة المساهمة ".الرياض: معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٦٢٤.

Barbara Seitz. (2019). From IAS 39 to IFRS 9: Accounting of Financial Instruments in the European Banking Industry. Difo-Druck GmbH, Bamberg, Dissertation no. 4855.

Jara, E.G., A.C. Ebrero., & R.E.Zapata. (2011). "Effect of International Financial Reporting Standards on Financial Information Quality'‘. Journal of Financial Reporting&Accounting .9(2).

Maryam Yousefi Nejad*, Azlina Ahmad, Fairuz Salleh, Ruzita Abdul Rahim. (2017). IFRS Adoption, Information Asymmetry and FDI, International Conference on Accounting Studies (ICAS). 18-20 September, Putrajaya, Malaysia.

Patricia Naranjo, Daniel Saavedra, Rodrigo S. Verdi, Financial Reporting Regulation. (2013). Information Asymmetry and Financing Decisions around the World. Sloan School of Management, MIT.

Romney & Steinberg. (2003). Accounting Information Systems, 9th Edition, Prentice Hall.

Bhattacharya, N., Desai, H., Venkataraman, K. (2009). "Earning Quality and Information Asymmetry". Working Paper, Edwin L. cok school of Business – Southern Methodisy UniversityK.

Tahat, Y., Dunne, T., Fifield, S., & Power, D. (2015). The impact of IFRS 7 on the significance of Financial Instruments disclosure: evidence from Jordan. Accounting Research Journal. Vol. 29.